مجلس النواب
فريق الأصالة و المعاصرة
الرقم :23044

الرباط في : 16/2/2021

إلى السيد وزير العدل
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

قانونية إجراءات شركات تحصيل الديون ضد مقاولات النقل السياحي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

توصلنا بشكايات من الفيدرالية الوطنية للنقل السياحي بالمغرب حول ما يتعرض له مهنيو النقل السياحي من ضغوط وتهديدات من طرف ما يسمى ب "شركات تحصيل الديون"، والتي وصلت إلى حد الشروع في إجراءات الحجز على العربات، وذلك على إثر تنظيمهم لوقفات احتجاجية بعدد من المدن السياحية يوم الثلاثاء 9 فبراير 2021.
وتأتي هذه التصرفات المتجاهلة لكافة القرارات الرسمية للجنة اليقظة والمتنافية مع مضامين العقد البرنامج لإنعاش القطاع السياحي 2020-2022، خاصة فيما يتعلق بتأجيل سداد الديون، (تأتي) في ظل الوضع الكارثي الذي يعيشه القطاع بسبب استمرار حالة التوقف والجمود التي تعرفها حركية السياحة ببلادنا، وحالة الاحتقان الاجتماعي المتنامي في أوساط المهنيين الذين يعانون أشد المعاناة من هذه التداعيات.
لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم عما يلي:
- ما مدى قانونية التصرفات والإجراءات التي يقوم بها عدد مما يسمى "شركات تحصيل الديون" في مواجهة مهنيي النقل السياحي لفائدة الدائنين من بنوك وشركات تمويل؟
- وما هي الإجراءات المتخذة لحماية الأشخاص المتضررين من هذه التصرفات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
المهاجري مولاي هشام